صحة ذلك اذ يستشف من قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي الاخير ومن " ارتياح " وزير الدفاع للقرار ، بأن اسرائيل اخذت تعتبر الارض من نوع ميرى والاراضي الاميرية ملكية خاصة ، ونحن نسجل عليهم هذا الموقف .

فاذا أخرجنا الاراضي من نوع ميرى والاراضي الاميرية من " حلبة الاستيطان " ـ كما تقول اسرائيل ـ على اعتبار انها ملكية فردية خاصة للمواطنين العرب ، فلا يبقى الا ان نستنتج بأن اسرائيل تعتبر الاراضي الموات / أو الاراضي المعطلة / أو الاراضي الصخرية " اراضي حكومية " أو " املاك الدولة " وهنا يقع الخطأ ، ذلك لان الاراضي الموات / أو الاراضي المعطلة / أو الاراضي الصخرية اما ان تكون ملكية خاصة فردية لشخص معين أو ان تكون ملكية لاهالي القرية التي تقع ضمن اراضيها هذه الاراضي كالمرعى مثلا او المحتطب او المحجر كما جاء في قانون الاراضي العثماني ومجلة الاحكام العدلية التي لا زالت سارية المفعول في الضفة الغربية ؟ وفي الحالة الثانية تسمى الاراضي الموات او الاراضي المعطلة او الاراضي الصخرية الجبلية "املاك عامة " يمتلكها اهالي القرية أو المدينة

وهي تختلف عن املاك الدولة التي تمتلكها الدولة وقد أوضحنا في بحث سابق ان " املاك الدولة " هي الاملاك المسجلة في دائرة تسجيل الاراضي باسم الدولة كمواقع السجون والمخافر والدوائر ، وغير ذلك من الاراضي والاملاك في فلسطين لم تكن في أى وقت من الاوقات " املاك دولة " بل كانت ولا تزال أملاكا لمواطنيها العرب وأصحاب حق التصرف فيها .